الأمم المتحدة S/PV.7312

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٣١٢

الاثنين، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيدة قعوار
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – آه
	رواندا	السيد ندوهونغبريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد دولاتر
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1463073 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ينس آندرس فرانز تويبرغ – فراندزن، الأمين العام المساعد المؤقت للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد تويبرغ – فراندزن.

السيد تويبرغ – فراندزن (تكلّم بالإنكليزية): يشعر الأمين العام بالجزع إزاء تصاعد التوتر في القدس الشرقية المستمر منذ الجلسة الطارئة لمجلس الأمن المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7291). تدور اشتباكات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية في العديد من الأجزاء من القدس الشرقية والضفة الغربية على أساس يومي تقريباً. ومما يثير القلق بوجه خاص الهجمات على الأماكن الدينية، بما في ذلك الأصداء المحتملة لهذا العنف على الصعيد الإقليمي وما وراءه.

وأسهم تصاعد حدة التوترات بشأن إمكانية الوصول إلى الأماكن المقدسة إسهاما كبيرا في الزيادة الحادة في أعمال العنف. وأعقب إطلاق الرصاص على أحد المدافعين البارزين عن حقوق اليهود في الصلاة في الحرم الشريف/جبل الهيكل في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر الهجوم الوحشي الذي وقع في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في محطة للسكك الحديدية في القدس الشرقية، حيث قتل إسرائيليان وجرح ١٢ آخرون حينما صدم رجل فلسطيني بسيارته الركاب الذين كانوا يترجلون من عربة القطار. وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على مرتكبي الهجومين الفلسطينيين وقتلتهما. وعلى الجانب الفلسطيني، أسفرت الاشتباكات التي وقعت في الحرم الشريف/جبل الهيكل بين الشباب الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية عن إصابات متعددة، عدد منها في حالة خطيرة.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء انتشار العنف في أماكن أخرى في إسرائيل والضفة الغربية. وتشمل الحوادث الخطيرة إطلاق الشرطة الإسرائيلية النار وقتلها رجلا من عرب إسرائيل في قرية كفر كنا في شمال إسرائيل في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ادعت بأنه هددها بسكين. وفي اليوم نفسه، أفادت التقارير بأن آلاف الأشخاص احتجوا على جريمة القتل، مما أدى إلى وقوع اشتباكات مع الشرطة في القرية. في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، طُعن جندي إسرائيلي في تل أبيب وامرأة إسرائيلية في الضفة الغربية بالسكين حتى الموت. في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بإطلاق قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني حتى أردته قتيلا أثناء الاشتباكات التي وقعت في مخيم للاجئين بالقرب من الخليل. في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، زعم أن مستوطنين يهودا مشتبها بهم قاموا بإحراق مسجد بالقرب من رام الله في الضفة الغربية. وفي اليوم نفسه، أفادت أنباء بإلقاء زجاجة حارقة على المعبد اليهودي القديم في شفاعمرو. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، طعن رجل يهودي في القدس الشرقية – وذلك بمثابة مؤشر آخر على أن أعمال العنف لا تزال مستمرة بلا هوادة – وظروف هذا الحادث لا تزال قيد التحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرح جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية ما يصل إلى ٤٩٤ من الفلسطينيين، بمن فيهم ٦٠ طفلا و ٨ من النساء. كما أصيب ثمانية جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي.

وأعرب الأمين العام عن قلقه البالغ إزاء تصاعد العنف، ويدعو جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن لتجنب المزيد

من التفاقم في البيئة المتوترة أصلا. وتجنب المزيد من تصعيد التوتر يجعل من الضروري إبداء جميع الأطراف القيادة المسؤولة وتجنب اتخاذ إجراءات استفزازية من جانب واحد والامتناع عن تحريض الداعمين لهم من خلال الخطاب المؤجج لمشاعر الاحتقان.

ويرحب الأمين العام بتجديد تأكيدات رئيس الوزراء نتنياهو بأنه لن يكون هناك تغييرات على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة. ويتوقع من إسرائيل مواصلة ضمان حماية الأماكن المقدسة وأمن جميع المصلين، حسب اتفاقها مع الأردن.

وننوه بالاجتماعات المنفصلة التي عقدها مؤخرا الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو مع الملك عبد الله عاهل الأردن ووزير خارجية الولايات المتحدة السيد كيري في عمان في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل في أن تترجم تدابير بناء الثقة المعلنة والالتزامات الثابتة بالحفاظ على الحالة الراهنة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة على الفور إلى وقف لتصعيد التوتر. وفي ذلك الصدد، نشعر بالتشجيع إزاء رفع القيود المفروضة على السن في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، للوصول إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل، حيث أفادت أنباء بأن صلاة الجمعة جرت من دون وقوع أي حادث.

والتطور الآخر الذي يبعث على القلق هو الزيادة في عمليات هدم المباني الفلسطينية، الأمر الذي يسهم كذلك في زيادة العداء في القدس. منذ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، تم هدم ما مجموعه ٨٢ من المباني في الضفة الغربية، ٤٧ منها مبان سكنية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وأسفرت عمليات الهدم عن تشريد ١٦٩ فلسطينيا، بمن فيهم ٨٠ طفلا.

كما يساورنا القلق إزاء الخطر المتمثل في النقل القسري لجماعة أم الخير من البدو اللاجئين عقب عمليات الهدم في الآونة الأخيرة لخمسة مساكن قريبة من مستوطنة إسرائيلية بالقرب من الخليل. وتتنافى أعمال الهدم والنقل القسري مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي نفس الوقت، فإن استمرار إسرائيل في ممارسة نشاطها الاستيطاني لا يزال يقوض الجهود الرامية إلى تهدئة التوترات في القدس. وتحديا لمعارضة زيادة النشاط الاستيطاني بالإجماع التي أعرب عنها في جلسة مجلس الأمن مؤخرا بشأن القدس (انظر S/PV.7291) مضت قدما منذ ذلك الحين خطط بناء نحو ٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة رامات شلومو. إضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على ٢٨ ترخيصا من تراخيص البناء الجديدة وبناء ٢٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة راموت في القدس الشرقية.

ويشكل النشاط الاستيطاني انتهاكا للقانون الدولي ويغذي زيادة الاستقطاب ويزيد من مستويات عدم الثقة بين الجانبين. وكما كرر الأمين العام باستمرار، لن تؤديتلك الإجراءات أحادية الجانب إلا إلى إعاقة فرص تحقيق الاستقرار الطويل الأجل وإحلال السلام الدائم، وبالتالي ينبغي التراجع عن اتخاذها.

ولم تكن العودة إلى المفاوضات أكثر أهمية من أهميتها الآن. وغياب إطار سياسي له مصداقية يؤدي إلى المزيد من التشدد في مواقف الجانبين ويوفر مزيدا من الحيز السياسي للذين يسعون إلى استغلال انعدام الثقة بين الطرفين من أجل تحقيق مكاسب شخصية أو سياسية.

ويحث الأمين العام الطرفين على العودة إلى محادثات السلام. وينوه بالاجتماع الذي عقد مؤخرا بشأن عملية السلام في واشنطن، وبالدعوة إلى استئناف محادثات السلام التي أطلقتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي خلال زيارتها الهامة للمنطقة الشهر الحالي. ومن دون التزام حقيقي من الطرفين وتحسن عام في حياة الفلسطينيين، ينبغي لنا أن نتوقع المزيد من التدهور في الحالة الأمنية، وامتداد أعمال العنف الحالية.

وحذر المنسق الخاص سيري قبل شهرين في هذه القاعة من أن تجنب إمكانية انهيار غزة أو نزاع مأساوي آخر مع إسرائيل

يتطلب تغييرات ملحة للديناميات الأساسية في غزة. وبينما بدأت بعض علامات التقدم في الظهور تدريجيا، فإن الحالة الراهنة العامة في غزة لا تزال متقلبة ومحفوفة بعثرات محتملة.

ومن الناحية الإيجابية، بدأت الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة عملياتها في وقت سابق من هذا الشهر. بقيادة حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية والعمل من خلال القطاع الخاص، فإن أولوية الآلية هي توفير مواد إعادة البناء من أجل عمليات إصلاح أماكن الإيواء. في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تمكن ١ ٠٨٦ من سكان غزة من شراء مواد البناء التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك نحو ١٠،١٤٦ كيس إسمنت – ما يقرب من ٥٥٨ من ١ ٢٩٨ طنا متريا من الأسمنت المستورد عن طريق آلية إصلاح أماكن الإيواء للبدء في إصلاح منازلهم المتضررة. ونشرت وزارة الأشغال العامة والإسكان حتى الآن قائمة تضم ١٩٢٦ من سكان غزة الذين يسمح لهم بالاستيراد. وتم السماح لتسعة بائعين حتى الآن بالاستيراد، يعمل أربعة منهم بنشاط في استيراد المواد وبيعها. ويجري العمل بشأن ١١٥ بائعا آخرين بغية تمكينهم من الاستيراد كذلك. يعد ذلك هاما بالنسبة إلى نحو ٠٠٠ ٦٠ من أماكن الإيواء التي تحتاج إلى إصلاح في أقرب وقت ممكن والتي تهدف الآلية إلى الوصول إليها. وحتى الآن، لا يزال هناك ما يقدر بـ ٠٠٠ ٨٠ شخص من دون مأوى، بمن في ذلك نحو ٠٠٠ ٣٠ شخص في مرافق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وتشكل تلبية تلك الاحتياجات الملحة تحديا ضخما. ويوجد حاليا ما يقدر بنحو ٦٢ مليون دولار من مشاريع التشييد التابعة للأمم المتحدة بانتظار موافقة السلطات الإسرائيلية منذ حوالي ٢٤ شهرا. وستشكل الموافقة الحسنة التوقيت على تلك المشاريع خطوة هامة نحو التعجيل بجهود الإنعاش وإعادة الإعمار التي تمس الحاجة إليها في قطاع غزة.

وتقوم الأمم المتحدة بالمساعدة بنشاط في تيسير تنفيذ الآلية. ولكن، بغية نجاحها، نحتاج إلى بيئة مواتية وتعاون جميع الأطراف المعنية. ونواصل حصر المنازل وجمع الموارد لتقديم المساعدة إلى الذين يحتاجونها. ويقوم المنسق الخاص سيري بقيادة الجهود الرامية إلى التعجيل بذلك العمل. والآن بعد أن بدأ تشغيل الآلية، من الأهمية بمكان وفاء الجهات المانحة بتعهداتها التي قطعتها في مؤتمر القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتقوم حاجة إلى التمويل العاجل بشكل خاص لدعم مشاريع البنية التحتية الحيوية ولتلبية احتياجات غزة الحرجة من الكهرباء والمياه.

ومن الأمور المشجعة ما يتردد عن أن إسرائيل تخطط لزيادة عدد الشاحنات المحملة بمواد البناء التي تدخل قطاع غزة – لتصل إلى ٨٠٠ شاحنة يوميا بدلا من ٣٥٠ شاحنة في الوقت الحالي. كما تنظر الأمم المتحدة إلى آلية التعمير المؤقتة، ليس باعتبارها خطوة هامة لبناء الثقة فحسب، ولكن أيضا كوسيلة لإنهاء جميع أشكال الإغلاق في قطاع غزة. وندعو الفصائل الفلسطينية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها لضمان ألا يتم تحويل مواد التعمير لدعم الأنشطة غير المشروعة. كما نشجع كلا من إسرائيل ومصر على تسريع الجهود الرامية لوضع حلول مستدامة من شأنها معالجة شواغلهما الأمنية المشروعة، وفي الوقت نفسه القيام بتخفيف القيود المفروضة على الحدود تدريجيا.

وعلى الرغم من هذه الجهود، سيكون الفشل مصير تعمير غزة بدون وقف لإطلاق النار بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي هذا الصدد، وبعد تأجيل المحادثات في الشهر الماضي، نشير إلى عزم مصر استضافة محادثات حيوية خلال النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يمكن أن نكون مبالغين مهما أكدنا على أهمية مواصلة المفاوضات بصورة عاجلة. ونحن نشجع الطرفين بقوة على الاستفادة من فرصة المحادثات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات محددة من شأنها الحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز جهود التعمير. ويجب أن ينطوي

ذلك على مناقشة جادة لخطوات ملموسة تؤدي إلى رفع إجراءات الإغلاق التي تواصل إدامة مشاعر اليأس الاجتماعي والاقتصادي في غزة وتشجيع دعاة التطرف والعنف.

وفي هذا الصدد، نحن نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأنه تم اختبار عدد من الصواريخ داخل غزة. وأفادت تقارير بأن صاروخا آخر سقط في جنوب إسرائيل في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، مما دفع السلطات الإسرائيلية لإغلاق معبري إيريز وكيريم شالوم لمدة ثلاثة أيام في أعقاب ذلك. وأفادت التقارير بأن حماس ألقت القبض على المجموعة المشتبه بأنها أطلقت الصاروخ. ونشعر بالقلق أيضا إزاء ما تردد عن إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على ستة فلسطينيين وجرحهم في غزة، ثلاثة منهم، بما في ذلك صبي فلسطيني، قرب السياج الحدودي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وثلاثة صيادين في عرض البحر.

ونحن ندين بشدة استخدام الصواريخ من جانب المقاتلين في غزة. وإذا استمرت هذه الأعمال، ستكون لها عواقب ضارة على نحو خطير. فكل صاروخ يُطلق من غزة يشلّ جهود التعمير ويهدد بتجدد الصراع مع اسرائيل.

لقد كان التقدم ضئيلا أو منعدما في تنفيذ الاتفاق الذي شُكلت بموجبه حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية. وتؤكد التفجيرات التي استهدفت مؤخرا أعضاء في حركة فتح ومنشآت تابعة لها في غزة هشاشة اتفاق المصالحة. ونحن نشجع بقوة الفصائل الفلسطينية على التعجيل باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الاتفاق والامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يقوض هذه الجهود.

وعلى وجه الخصوص، لا بد من تمكين حكومة الوفاق الوطني لتنهض بمسؤولياتها المشروعة في المجالين الأمني والإداري في غزة. وذلك ضروري أيضا لكي يتم تنفيذ التعمير بالسرعة المطلوبة. وقد شدد الأمين العام على دعم الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويتعين على جميع الأطراف المعنية التعاون والتعجيل بمعالجة المسائل الهامة، مثل نقل السيطرة الكاملة على المعابر إلى الحكومة وإجراء إصلاحات في الخدمة المدنية على وجه السرعة، بما في ذلك، وهو الأهم، في القطاع الأمني. ويجب الآن استخدام ما تم مؤخرا من دفع الرواتب لغايات إنسانية، بتيسير من الأمم المتحدة، لحوالي ٢٤ ٠٠٠ موظف حكومي عينتهم سلطات الأمر الواقع السابقة، كمنطلق نحو إدماج الخدمة المدنية.

لقد قُدمت إحاطة إعلامية مفصّلة في الأسبوع الماضي إلى مجلس الأمن بشأن لبنان والخط الأزرق، ولكن أود أن أقول بضع كلمات عن سوريا والجولان قبل أن أختتم بياني.

في الشهر الماضي، قدم المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد دي ميستورا إحاطته الإعلامية إلى المجلس بشأن خطة عمله المقترحة، بما في ذلك فكرة التجميد التدريجي للقتال، بدءا بمدينة حلب. والغرض من هذ التجميد أولا وقبل كل شيء هو أن يفضي إلى وقف تصعيد العنف، ابتداء بمناطق معينة ذات أهمية على الصعيد الوطني. ويمكن أيضا أن يكون بمثابة أحجار أساس للتوصل إلى عملية وطنية سياسية شاملة للجميع. وواصل السيد دي ميستورا مشاوراته الإقليمية واختتم لتوه زيارته الثانية إلى دمشق. وأجرى مناقشات بناءة مع الرئيس الأسد ومسؤولين حكوميين بشأن المقترحات التي عرضها على المجلس، والتي تناولت تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وكخطوات تالية فورية، سيبدأ السيد دي ميستورا وفريقه العمل بشأن طرائق التجميد المقترح للقتال في حلب. ونحن نعوّل على استمرار دعم المجلس لدور المبعوث الخاص وجهوده.

أما بخصوص الجولان، فلا تزال الحالة غير مستقرة. ففي أعقاب هجوم ١٢ أيلول/سبتمبر وما أعقبه من تقدم

مسلحين من المعارضة ومجموعات أخرى في منطقة الفصل، انتقلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بصورة مؤقتة وكتدبير احترازي، من مواقع إضافية في منطقة الفصل ومعسكر الفوار إلى الجانب ”ألفا“ مما قلص أنشطة البعثة على الجانب ”برافو“. وواصلت القوة رصد الاشتباكات العنيفة بين القوات المسلحة السورية وعناصر مسلحة من المعارضة، فضلا عن غارات جوية شنتها القوات المسلحة السورية داخل منطقة الفصل والمنطقة المحدودة السلاح. وهذه الحوادث تثير بالغ القلق، حيث أنها تعرض وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا للخطر.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أن تعمير غزة لن يكون ممكنا بدون بذل جهود لبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويتطلب ذلك تعزيز وقف إطلاق النار، بما في ذلك إنهاء إجراءات الإغلاق، في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والتنفيذ الكامل والسريع بحسن نية للآلية المؤقتة للتعمير. وفي الوقت نفسه، فإن نجاح التعمير في غزة يتوقف أيضا على استعداد الفلسطينيين ليتحدوا حقا ويقوموا بما يلزم من أجل تيسير دخول حكومة الوفاق الوطني إلى غزة. ولن يكون التصدي لتلك التحديات سهلا، ولكن لا يوجد بديل.

وفي أماكن أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، قد تكون الزيادة المفاجئة في العنف ناجمة عن وصول العديد من التطورات التي وقعت مؤخرا إلى ذروتها. ومع ذلك، فإن استمرار الواقع المتمثل في بقاء الاحتلال القائم منذ حوالي ٥٠ سنة وعدم تحقيق تقدم نحو الحل القائم على وجود دولتين كفيلان باندلاع الجولة المقبلة من العنف في وقت غير بعيد. لقد آن الأوان لكي يقدم الزعماء من كلا الجانبين تنازلات صعبة من شأنها تعزيز الاستقرار وضمان الأمن في الأجل الطويل بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تويبرغ – فراندزن على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.